TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/369
7 March 1996
ARABIC
Original: ENGLISH/FRENCH and SPANISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة التاسعة
ميدراند، ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٦

الموقف الأساسي للاتحاد الأوروبي من الأونكتاد التاسع

مذكرة من أمانة الأونكتاد

بناء على طلب موجه من رئاسة الاتحاد الأوروبي (إيطاليا)، ومؤرخ في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦، تعمم الأمانة ورقة الموقف المرفقة كوثيقة رسمية للمؤتمر.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الدورة التاسعة

ميدراند، جنوب أفريقيا
٢٧ نيسان/أبريل - ١١ أيار/مايو ١٩٩٦

مبادئ توجيهية بشأن الموقف الأساسي للاتحاد الأوروبي من جدول أعمال المؤتمر

ألف '١' - البند ١(أ) من جدول الأعمال **سياسات واستراتيجيات التنمية في اقتصاد عالمي متزايد الترابط في التسعينات وما بعدها: تقييم اشكالية التنمية في السياق الراهن**

١- إن التقدم التكنولوجي والتكامل الدولي بين أسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال عاملان حاسمان في توجيه التغيير الاقتصادي والاجتماعي في شتى أنحاء العالم. وهذا بالإضافة إلى التوسع السريع في الاستثمار الدولي، قد أدى أيضا إلى زيادة الترابط بين البلدان. وفي هذا السياق أدت إعادة هيكلة السياسات الاقتصادية الوطنية، في البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية على السواء، إلى تحسن كبير في احتمالات النمو الاقتصادي المتواصل وزيادة التجارة.

٢- ونتيجة لانتشار تطبيق الاصلاحات ذات التوجه الخارجي، أصبح عدد كبير من البلدان النامية يتصدر عملية التغيير هذه. واندماج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي عن طريق التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة انفتاح أسواقها، يوفران فرصة كبيرة لزيادة الدخول في البلدان النامية والبلدان الصناعية المتقدمة عل السواء في الأجل الطويل. وتوحي الصورة المرتقبة حالياً بإسهام البلدان النامية بالدور الرئيسي في النمو الاقتصادي العالمي خلال العقود القادمة.

٣- بيد أن هذا لا يسري على جميع البلدان النامية بنفس الدرجة وما زال هناك عدد كبير من الصعوبات:

التهميش: ما زالت معدلات النمو الأساسية بالغة الانخفاض في أقل البلدان نمواً وهي البلدان التي ليست لديها قدرات كافية فيما يتعلق بالعرض والبنية الأساسية. ويمس التهميش بصورة خاصة تلك البلدان التي أحرزت تقدماً أقل في مجال تشجيع المبادرة وتنويع الانتاج والتي ليس في وسعها الاستفادة التامة من الاستثمارات اللازمة للانتاج ومن فرص الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة. وخلافا لذلك، ما زالت البلدان التي تنتهج سياسات نمو أكثر توجها نحو الصادرات تنمو بمعدل أسرع.

المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المحلية: حتى البلدان التي تحقق معدلات نمو اقتصادي مرضية تعاني من عدة مشاكل ذات أوجه اجتماعية واقتصادية في آن واحد. وهذه المشاكل تشمل البطالة الكاملة والجزئية، والفقر النسبي والمطلق، والاختلالات السكانية. ويتضح بشكل متزايد أن حل هذه المشاكل مهم لا باعتبارها مشاكل تستدعي إيجاد حلول لها وإنما أيضا للمساعدة في دعم التقدم الاقتصادي.

الضرر البيئي: من الواضح بشكل متزايد أن الضرر البيئي يمكن أن يحدث آثاراً اجتماعية واقتصادية مدمرة في الأجل الطويل. بيد أن الشواغل المتعلقة بالحماية البيئية قد تتسبب في إقامة حواجز حمائية أمام التجارة. وهناك ضرورة للتنفيذ الفعال للاتفاقات الدولية التي تم التوصل إليها في المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية، الذي عقد في ريو في عام ١٩٩٢. وينبغي تنفيذ التدابير الرامية إلى مكافحة الضرر البيئي بدون اللجوء إلى أي من هذه الحواجز.

ألف ٢٠- البند ١(ب) من جدول الأعمال **سياسات واستراتيجيات التنمية في اقتصاد عالمي متزايد الترابط في التسعينات وما بعدها: وضع سياسات واستراتيجيات للمستقبل**

٤- هناك ضرورة أساسية لتهيئة الظروف اللازمة للنمو المتصل والمستدام في شتى أنحاء العالم. وينبغي أن يسهم الأونكتاد التاسع في بناء توافق آراء بشأن السياسات اللازمة لتهيئة هذه الظروف في المسائل المتصلة بالتجارة والتنمية.

٥- وينبغي أن تولي السياسات المتبعة على مستوى الاقتصاد الكلي وسياسات التكيف في أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل اهتماماً خاصاً للتنمية المستدامة في الأجل الطويل. ويجب في الوقت ذاته أن تسعى هذه البلدان إلى توسيع نطاق تجاربها الاقتصادية وزيادة قدرتها التنافسية حتى يتسنى لها الإفادة من الاندماج الأكمل في الاقتصاد السوقي العالمي.

٦- وينبغي أن تؤكد وتوضح المناقشات في المؤتمر التاسع الحاجة إلى الحكم السليم وإلى تحسين أداء الإدارة الحكومية.

٧- وتعني زيادة الاندماج في الأسواق العالمية الحاجة إلى إحكام الانضباط في مجمل الإدارة على مستوى الاقتصاد الكلي والإدارة المالية في جميع البلدان.

٨- وينبغي أن يؤكد الأونكتاد التاسع الأهمية الأساسية للسياسات المحلية والقطاع الخاص في الإسهام في التنمية. ويشكل القطاع الخاص في معظم الحالات الأداة الفعالة الرئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية. وتستطيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، على وجه الخصوص، أن تلعب دوراً حاسماً في التخفيف من الفقر بتهيئة فرص العمل وتوفير الدخل للمجتمعات الفقيرة.

٩- وينبغي أن تمنح سياسات المجتمع الدولي في مجال التجارة والتنمية أولوية أعلى لأقل البلدان نمواً وهي البلدان التي تقع غالبيتها في أفريقيا جنوب الصحراء. وينبغي العمل على مساعدة هذه البلدان في التكيف مع البيئة التجارية الجديدة التي ترتبت أساساً على اختتام جولة أوروغواي وفي الافادة من هذه البيئة. وهذا العمل، الذي يشمل تهيئة فرص الوصول إلى الأسواق وتحسين البنية الأساسية والانتاج على السواء، ينبغي أن يساعد هذه البلدان على زيادة حصائل صادراتها. وينبغي أن تمنح أقل البلدان نمواً الأولوية في الافادة من المساعدة التقنية التي يوفرها الأونكتاد.

١٠- ويشكل التخفيف من الفقر وتمكين المرأة، بما في ذلك تعزيز حقوقها السياسية، هدفين مشتركين هامين عند بحث مسائل التجارة والتنمية في الأونكتاد. ومع تلافي التداخل، ينبغي أن توجه أعمال الأونكتاد، بالتعاون الوثيق مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمات الأمم المتحدة المختصة، نحو تعزيز السياسات الرامية إلى تهيئة فرص الحصول على الموارد الانتاجية، بما في ذلك الائتمان والأسواق والمهارة الفنية والمعلومات والانتفاع بها بشكل مستدام. وينبغي أن يكون الحصول على هذه الموارد متاحاً للجميع بصرف النظر عن

الجنس وفقا لنتائج مؤتمر بيجينغ وبما يتسق مع النتائج والتوصيات التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وهو المؤتمر الذي عقد في كوبنهاغن.

١١- وينبغي تعزيز الجهود لادراج الشواغل البيئية بالكامل في سياسات التجارة والتنمية بصورة عامة وفي أعمال الأونكتاد بصورة خاصة.

١٢- وينبغي أن يشدد الأونكتاد التاسع على أهمية تشجيع الاستثمار الأجنبي الذي يمكنه أن يلعب دوراً رئيسيا في عملية التنمية ليس بتوفير الموارد المالية فحسب وإنما أيضا بإتاحة نقل التكنولوجيا وفرص العمل وتنمية الموارد البشرية والخبرة الإدارية وفرص الوصول إلى الأسواق الأجنبية. ومن المؤسف أن أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل ما زالت غير ناجحة في جذب قدر كاف من التدفقات المالية الأجنبية. وفي هذه الظروف ينبغي أن يولي الأونكتاد اهتماماً خاصاً لهذه الفئة من البلدان.

١٣- وستظل المساعدة الإنمائية الرسمية تلعب دوراً هاماً في تمويل التنمية وستبقى ضرورية للغاية في أقل البلدان نمواً وفي غيرها من البلدان المنخفضة الدخل. بيد أن هناك حاجة لإعادة الحيوية إلى السياسات الإنمائية للبلدان المانحة ولضمان فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي مواصلة الجهود لتخفيف عبء الديون عن كاهل البلدان، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من ضخامة ديونها، كما اتفق على ذلك في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن.

١٤- ويتعين على البلدان النامية الأكثر تقدماً أن تساعد أقل البلدان نمواً: وذلك عل سبيل المثال باطلاعها على خبراتها في مجال التنمية الناجحة وتوفير معاملة أكثر رعاية للواردات منها.

١٥- وينبغي أن يسهم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون الاقتصادي الإقليمي، بدور أكبر في التنمية، وبخاصة بالمساعدة في تمكين البلدان النامية من التغلب على معوقات حجم السوق الصغير. وتطبيق صور ملائمة من التكامل الإقليمي الموجه إلى الخارج يؤدي دوراً مكملاً للتحرير المتعدد الأطراف للتجارة. وينبغي أن يعتبر التعاون فيما بين بلدان الجنوب من المسائل الرئيسية المشتركة الأونكتاد.

باء - البند ٢ من جدول الأعمال تعزيز التجارة الدولية كأداة للتنمية في عالم ما بعد جولة أوروغواي

١٦- ينبغي أن تكرس أنشطة الأونكتاد بدرجة كبيرة في المستقبل لتيسير إندماج البلدان النامية في النظام التجاري الدولي. وينبغي أن يبحث الأونكتاد التاسع ضرورة التكييف المستمر لسياسات التجارة والتنمية وفقاً للتغييرات الاقتصادية الكبيرة التي يشهدها العالم أي: العولمة والترابط المتزايد؛ وتحرير التجارة والنمو الكبير في التجارة العالمية؛ وتوافق الآراء الناشئ بشأن الدور الرئيسي الذي تؤديه الحلول المعتمدة على السوق والمبادرات الخاصة في مجال التنمية؛ والحاجة إلى وجود سياسة عامة وإطار قانوني ملائمين؛ وتكثيف عمليات التكامل الاقتصادي الإقليمي؛ وزيادة فرص عدد كبير من البلدان النامية في الحصول على رؤوس الأموال الخاصة والمعلومات. وهناك أهمية لمواصلة التحرير واستفادة البلدان النامية بالكامل من هذا التحرير.

١٧- وينبغي أن يعترف الأونكتاد التاسع بمجمل التأثير الإيجابي لاتفاقات جولة أوروغواي على التنمية. فالحافز الذي ستوفره هذه الاتفاقات للنمو الاقتصادي العالمي سيحسن الإمكانيات الاقتصادية للبلدان النامية. وستستفيد البلدان النامية من بيئة تجارية مضمونة بدرجة أكبر. ويتعين على البلدان النامية أن تنتهج السياسات المحلية اللازمة حتى يتسنى لها الاستفادة التامة من الامكانيات المتاحة أمامها في الأجل الأطول.

١٨- بيد أن بعض البلدان النامية قد تعاني من الآثار القصيرة الأجل ومن الزيادة المحتملة في أسعار الواردات الغذائية. وفي هذا الصدد هناك أهمية كبيرة للأحكام الواردة في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي والتي تمنح البلدان النامية معاملة خاصة ومتمايزة، ولا سيما القرارات التي تولي اهتماماً خاصاً لأقل البلدان نمواً والبلدان المستوردة الصافية للأغذية. وسيتعين على الأونكتاد أن يستعرض مسألة آثار جولة أوروغواي على هذه البلدان حينما يصبح تقييم هذه الآثار بكاملها ممكناً.

١٩- وينبغي أن يعترف الأونكتاد التاسع بأن منظمة التجارة العالمية والأونكتاد سيستمران في أداء دورهما المتميز والمتكامل فيما يتعلق بالنظام التجاري العالمي. فمنظمة التجارة العالمية هي محفل المفاوضات التجارية ووضع القواعد؛ وهي مسؤولة عن إدارة ورصد القواعد التجارية المتعددة الأطراف وعن تسوية المنازعات. وقد عزز انشاؤها النظام التجاري المتعدد الأطراف ووسع نطاقه ليشمل قطاعات ومسائل جديدة. أما الأونكتاد فله دور هام في معالجة المسائل الإنمائية الأشمل، وفي التحليل، وبناء توافق الآراء، ونشر المعلومات، وتوفير أشكال معينة من المساعدة التقنية للبلدان النامية.

٢٠- وتزايدت واردات البلدان النامية المستفيدة من نظام الأفضليات المعمم زيادة مطردة. وحققت بعض البلدان النامية مستويات للدخل مشابهة للمستويات التي تحققها بعض الجهات المانحة لنظام الأفضليات المعمم ويمكنها هي نفسها أن تطبق مخططات لهذا النظام. بيد أن استفادة أقل البلدان نمواً من مخططات هذا النظام ما زالت محدودة للغاية. ولهذا ينبغي تكييف هذه المخططات للسماح بزيادة تركيز الفوائد على أفقر البلدان النامية وأكثرها معاناة من التهميش.

٢١- ويتضمن عدد من الاتفاقات المبرمة في إطار جولة أوروغواي أحكاما هامة تتعلق بالمنافسة. غير أنه ينبغي توضيح علاقة الترابط بين السياسات التجارية والسياسات المتعلقة بالمنافسة. ويؤدي الأونكتاد بالفعل دوراً مفيداً في مساعدة البلدان النامية على رسم السياسات والتشريعات المتعلقة بالمنافسة، وبناء المؤسسات، وتوفير محفل لتبادل الآراء بين خبراء المنافسة، وتشجيع أفضل الممارسات التجارية، وإعداد الدراسات التحليلية. وينبغي أن يوافق المؤتمر على استمرار هذا الدور وعلى قيام الأونكتاد بمزيد من الدراسات التحليلية ذات الصلة في هذا المجال. وبالإضافة إلى ذلك، هناك اعتراف متزايد بأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تعزيز التجارة الدولية. ويرحب الاتحاد الأوروبي بتزايد نصيب البلدان النامية في هذا المجال. وينبغي بحث وسائل تعزيز هذه الزيادة واتاحتها للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان الافريقية.

٢٢- وقد أصدر الأونكتاد توصيات على المستوى الحكومي الدولي قد تفيد في الجهد المبذول لجعل السياسات التجارية والبيئية أكثر توافقاً لكل الأطراف. وقد رشحت لجنة التنمية المستدامة الأونكتاد لأن يكون "المنظم" في مجال التجارة والبيئة، وهو المسؤول عن استعراض الأعمال الأخرى في هذا المجال

وتحديد الثغرات في العمل الجاري. ومن ثم ينبغي أن يتخذ الأونكتاد التاسع الترتيبات اللازمة للاضطلاع في هذا المجال بمزيد من الأعمال المتصلة بالتنمية.

٢٣- ويشكل قطاع الخدمات مصدراً محتملاً هاماً للنمو ويمكنه أن يكون محركاً رئيسياً في التنمية، نظرا لأن انتاجيته كثيراً ما تفوق انتاجية الزراعة والصناعة التحويلية. بيد أن عدداً كبيراً من البلدان النامية لا يستطيع توفير كمية ونوعية خدمات المنتجين التي يحتاجها المنتجون والمصدرون المحليون. وينبغي أن تستمر أنشطة الأونكتاد في التركيز على بناء قدرات البلدان النامية في مجال الخدمات والفرص التجارية في هذا القطاع. وينبغي أن تساعد أعمال الأونكتاد البلدان النامية في رسم السياسات الخاصة بتنمية قطاعات الخدمات وفي بناء قدرة على تصدير الخدمات.

٢٤- وينبغي أن يجري المؤتمر استعراضاً وتقييماً للتقدم المحرز فيما يتعلق بمبادرة الكفاءة في التجارة ويشمل ذلك الخبرة المكتسبة حتى الآن في تشغيل النقاط التجارية وقدرة هذه النقاط على تبادل المنافع. وينبغي تطوير المبادرة لتصبح أداة مفيدة تمكن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من القيام بدور أنشط في التجارة الدولية. ويجب الاستمرار في زيادة الوعي بنهوج السياسات العامة اللازمة للكفاءة في التجارة في مجالات الجمارك والنقل والمصارف والتأمين والمعلومات التجارية والممارسات التجارية والاتصالات.

٢٥- وتوافر النقل السريع للبيانات وحماية البيانات الموثوق بها أمر ضروري للمشاريع الجديدة، الكبيرة منها والصغيرة، لكي تكون قادرة على المنافسة. وإمكانية الحصول على تكنولوجيا المعلومات مهمة للبلدان القادرة على الافادة من العولمة. ولهذا ينبغي تشجيع التدفق الحر للمعلومات. وسيرغب المستثمرون المحتملون أيضا في التأكد من توفير البلدان المضيفة للحماية الكافية لحقوق الملكية الفكرية والصناعية، وفقاً لقواعد المنظمات الدولية المختصة.

٢٦- وفيما يتعلق بالسلع الأساسية، كانت سرعة تأثر البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية بالتغيرات المفاجئة في حصائل الصادرات عاملا منبهاً إلى ضرورة تشجيع التنويع في انتاج السلع الأساسية وزيادة الوعي وزيادة كفاءة استخدام أدوات إدارة المخاطر. وتشمل المتطلبات الأخرى التي لم يتم الوفاء بها في هذا الميدان بناء المؤسسات والتدريب والإعداد والاستثمارات وإصلاح الأنظمة المصرفية المحلية وإدخال التعديلات اللازمة على اللوائح الحكومية.

٢٧- ويتعين على الأونكتاد دراسة وتحديد شروط إجراء التنويع الرأسي والأفقي بالإضافة إلى احتمالات تمكن البلدان النامية المعتمدة على تصدير السلع الأساسية من تقليل التقلبات والمخاطر التي تواجهها. وينبغي دراسة الأسباب التي جعلت غالبية البلدان النامية المنتجة للسلع الأساسية تعاني من انخفاض مستمر في نصيبها من الصادرات العالمية للسلع الأساسية الرئيسية وما يمكن اتخاذه من تدابير خاصة بالسياسات المحلية لتحسين وضعها. ويتعين على الأونكتاد مواصلة العمل في المستقبل مع مراعاة المسائل المتصلة بالحاجة إلى الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

جيم - البند ٣ من جدول الأعمال تعزيز تنمية المشاريع والقدرة التنافسية في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية

٢٨- إن القطاع الخاص، كما سلفت الاشارة إليه، هو الأداة الفعالة الرئيسية في تحقيق التنمية والنمو الاقتصاديين. ويتعين على الأونكتاد، في نطاق اختصاصه، وبالتعاون الوثيق مع المنظمات الأخرى ذات الصلة (مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومؤسسات بريتون وودز)، أن يوجه أنشطته نحو تشجيع السياسات الرامية إلى تعزيز تنمية المشاريع الخاصة والقدرة التنافسية ومن ثم تحقيق النمو والكفاءة وتحسين الرفاهية الاجتماعية. وينبغي أن يساعد عمله بصورة خاصة البلدان المنخفضة الدخل عن طريق الدراسات التحليلية والمساعدة التقنية في مختلف ميادين نشاطه.

٢٩- ونتيجة لنقل اختصاص لجنة الأمم المتحدة المعنية بالاستثمار الدولي والشركات عبر الوطنية إلى الأونكتاد، أصبح هناك اهتمام كبير بالمسائل المتعلقة بالتنمية السريعة للاستثمار الدولي. ومحور الاهتمام هنا هو غالبا العمليات الكبيرة الحجم، وينبغي الآن تحويله اعترافاً بالأهمية الخاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويتعين إجراء مزيد من البحوث عن الظروف المهيئة لإسهام المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في التنمية.

٣٠- وينبغي أن يحدد الأونكتاد التاسع السياسات التي يتعين على البلدان النامية تنفيذها لتيسير تنمية القطاع الخاص. وتشمل هذه السياسات ما يلي:

- توفير ظروف مستقرة على مستوى الاقتصاد الكلي وأسواق مالية فعالة لنشاط المشاريع؛

- تنمية البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية؛

- الحفاظ على سيادة القانون واحترام حقوق الملكية والحكم المنفتح القائم على المشاركة؛

- توفير إطار مساعد ملائم لقطاع الأعمال بما في ذلك قوانين المنافسة وسياسات القضاء على الاحتكارات؛

- تشجيع الخصخصة والتحرير وإزالة القيود وإنشاء إطار لاجتذاب الاستثمار الأجنبي؛

- تيسير تعبئة الموارد المحلية بكفاءة؛

- انتهاج سياسات تعليم وتدريب ملائمة؛

- المساعدة في عملية تبادل المعلومات وتوفيرها (عن طريق الكفاءة في التجارة على سبيل المثال)؛

- التشجيع الحكومي لتنمية المشاريع ووضع أسس حوار ملائم بين الحكومة والقطاع الخاص.

٣١- وفي حالة قيام القطاع العام بدور هام في النشاط الانتاجي يلزم ضمان إدارة المشاريع العامة بكفاءة وخضوع هذه المشاريع للمساءلة التامة وبصورة عامة، ممارستها لنشاطها على أساس تجاري يستجيب لقوى السوق.

٣٢- وينبغي أن يعترف الأونكتاد التاسع أيضا بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه البلدان الأكثر رخاء بأسلوب منسق ومتجانس عن طريق:

- تشجيع قيام حوار بشأن السياسات بين جميع البلدان للمساعدة على تنفيذ السياسات السليمة؛

- دعم إنشاء المؤسسات التي تقوم بدور الوسيط بين المستثمرين ومنظمي المشاريع الخاصة المحلية؛

- تقديم المساعدات المالية والتقنية بغية استحداث أدوات وأنظمة ملائمة للمساعدة في تنمية القطاع الخاص.

دال - البند ٤ من جدول الأعمال عمل الأونكتاد في المستقبل وفقا لولايته؛ والآثار المؤسسية المترتبة عليه

٣٣- ينبغي أن ييسر الأونكتاد التنمية المستدامة عن طريق التجارة والاستثمار ومشاركة البلدان النامية في النظام التجاري الدولي، بأسلوب يتسم بالتعاون والتكامل مع منظمة التجارة العالمية. وينبغي أن يكون عمل الأونكتاد متصلا بالتنمية وذا منحى عملي وأن يوفر التوجيه للسياسات الوطنية والأطر التنظيمية المؤدية إلى تنمية التجارة والمشاريع. وينبغي أن يركز بصورة رئيسية على احتياجات أقل البلدان نمواً وهي البلدان التي تقع غالبيتها في أفريقيا جنوب الصحراء. وينبغي أن يوجه الأونكتاد أنشطته إلى التحليل الذي تعززه عمليات تبادل الآراء والخبرات بالتعاون مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والعالم الأكاديمي والذي يؤدي إلى نتائج عملية تشمل المساعدة التقنية.

٣٤- وينبغي أن يركز عمل الأونكتاد على برامج العمل الفعالة المقيدة بآجال زمنية بعدد من دورات العمل والتي تستهدف تحقيق نتائج عملية وتخضع لتقييم منتظم.

٣٥- وينبغي أن يركز الأونكتاد برامج عمله على القضايا الرئيسية التالية:

(أ) استراتيجيات وسياسات التنمية في اقتصاد عالمي آخذ في العولمة ومتزايد الترابط فيما يتصل بالتجارة والتنمية المستدامة والاستقرار؛

(ب) التجارة الدولية كأداة للتنمية في عالم ما بعد جولة أوروغواي:

- سياسات التجارة والتنمية (بما في ذلك البيئة والسلع الأساسية والمنافسة والأفضليات وما شابه ذلك)؛

- تنمية الخدمات؛

- الكفاءة في التجارة بما في ذلك كفاءة النقاط التجارية.

(ج) تنمية المشاريع والقدرة التنافسية في البلدان النامية؛

في هذا القطاع بعينه، ينبغي أن يشرك الأونكتاد القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية جنباً إلى جنب مع الحكومات.

- مسائل الاستثمار؛

- تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالإضافة إلى المشاريع البالغة الصغر و"القطاع غير الرسمي"، مع تلافي التداخل مع عمل المؤسسات الدولية الأخرى ذات الصلة؛

- روح المبادرة وتشجيع ثقافة للمبادرة (وبخاصة في أقل البلدان نمواً).

٣٦- وينبغي أن يأخذ الأونكتاد في اعتباره، بأسلوب جامع للقطاعات ومتكامل، ما يلي:

- أوجه الاختلاف المتزايدة داخل العالم النامي؛

- المشاكل الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نمواً؛

- ضرورة التعاون فيما بين البلدان النامية؛

- التخفيف من الفقر وتمكين النساء.

٣٧- ينبغي أن يستخدم الأونكتاد موارده - المالية منها والبشرية - وفقاً للأولويات التي يحددها المؤتمر. وبالمثل ينبغي أن تمارس أنشطة المساعدة التقنية للأونكتاد في سياق هذه الأولويات وأن تكون مكملة للمساعدات التقنية التي يوفرها مركز التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية والجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية. وينبغي أن يضمن الأونكتاد اتساق الأنشطة المنفذة في إطار برامج المساعدة التقنية مع أنشطته التحليلية، مع استخلاص الحد الأقصى من الفوائد المترتبة على الاخصاب المتبادل بين الاثنين.

وينبغي ترشيد برنامج مطبوعات الأونكتاد واخضاعه لاستعراض منتظم يجريه مجلس التجارة والتنمية بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

٣٨- وينبغي أن يستند الاصلاح المؤسسي للأونكتاد إلى التوصيات التي تم الاتفاق عليها في الدورة الاستثنائية التي عقدها مجلس التجارة والتنمية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وأن يعكس الأولويات التي سيجري اعتمادها في المؤتمر التاسع بغية زيادة فعالية وكفاءة عمله. وينبغي بصورة خاصة تعزيز دور ووظيفة مجلس التجارة والتنمية في إدارة أنشطة الأونكتاد.

٣٩- وينبغي أن يضع مجلس التجارة والتنمية اختصاصات واضحة ومحددة لهيئاته الفرعية وأن يدرس ويقيم أعمالها: وينبغي أن يكون من سلطته لا إنشاء هيئات جديدة فحسب وإنما أيضا إلغاء هيئات موجودة، على اساس أولويات المنظمة والعمل المنجز. وينبغي أن يدرس تقارير الهيئات المختلفة بغية استخلاص عناصر لإمكانيات التنمية والتوصل إلى نتائج عملية وتحديد اتجاه العمل الجديد. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يستعرض المجلس كل عام برنامجاً سنوياً لأنشطة المساعدة التقنية المزمعة للأونكتاد.

٤٠- ويجب تبسيط هيكل الهيئات الفرعية للأونكتاد، التي قد يطلق عليها في المستقبل اسم اللجان والتي ترفع تقاريرها مباشرة إلى المجلس، كما يجب تقييد عددها تقييداً صارماً. ولهذا يؤيد الاتحاد الأوروبي إنشاء عدد صغير من اللجان في المسائل الجوهرية المذكورة في الفقرتين الفرعيتين ٣٥(ب) و(ج) بالإضافة إلى المسائل المتعلقة بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية.

٤١- وينبغي بحث مستقبل لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وعلاقتها بالأونكتاد والمنظمات الأخرى.

٤٢- وتستطيع اللجان أن تعقد سنويا عدداً ثابتاً من اجتماعات الخبراء، بما في ذلك الاجتماعات الإقليمية، التي ستكون غير حكومية بصورة عامة ويشترك فيها خبراء مؤهلون. ومن المستصوب أن يكون هناك تمثيل جغرافي عادل. وينبغي أن تنظم اجتماعات الخبراء بالشكل والمشاركة التي تكون أنسب لانجاز مهامها. ويمكن عقد اجتماعات حكومية دولة للخبراء إذا دعت الحاجة.

٤٣- وينبغي أن تكرس اجتماعات الخبراء للنظر في المسائل التقنية وأن تحصل من اللجنة المسؤولة عنها على اختصاصات محددة وأهداف واضحة. وينبغي أن تنجز عملها خلال فترة اقصاها ثلاثة أيام. وينبغي أن تعرض اجتماعات الخبراء نتائج أعمالها على اللجنة المسؤولة عنها التي تستطيع دراستها واستخلاص النتائج والتوصيات الملائمة وإتاحة هذه النتائج للجان الأخرى ذات الصلة.

٤٤- وحتى يتسنى للأونكتاد الانتفاع بمجموعة كاملة من الخبرات ومن ثم التوصل إلى أفكار جديدة جديرة بالاهتمام في مجال التنمية، يتعين عليه أن يشجع مشاركة ممثلين للعالم الأكاديمي والقطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية في اجتماعات الخبراء.

٤٥- وينبغي توفير خدمات الترجمة الفورية والتحريرية لجميع هذه الاجتماعات.

٤٦ ويشجع الاتحاد الأوروبي الأمين العام للأونكتاد في جهوده الرامية إلى ترشيد أداء الأمانة ويدعوه إلى ضمان الاتساق بين الأولويات التي سيحددها المؤتمر والآلية الحكومية الدولية والتنظيم الداخلي للأمانة.

- - - - -